الأُطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية

موجز المملكة العربية السعودية

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان **كرامةُ الإنسان**

رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.
يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلِّ إنسان.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الأُطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية

موجز قُطري - المملكة العربية السعودية

الأمم المتحدة
بيروت

© 2021 الأمم المتحدة
حقوق الطبع محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح،
صندوق بريد: 8575-11، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

صورة الغلاف:

©iStock-alphaspirit

موجز قُطري

المملكة العربية السعودية

©iStock-Frizi

ملخص

تتشكل المنظومة القانونية في المملكة العربية السعودية إلى حد كبير من الفقه الشرعي، ويُستمد الحكم فيها ومعظم الإجراءات القانونية من الشريعة الإسلامية.

المنافسة

- تخضع المنافسة في المملكة العربية السعودية **للمرسوم الملكي رقم م/25 لعام 2004** بشأن نظام المنافسة، الذي **حُدّث** مؤخراً بموجب **المرسوم الملكي رقم م/75 لعام 2019**؛
- يوسّع قانون المنافسة المحدّث إلى حد كبير **نطاق السلطات القضائية المتعلقة بالمنافسة**، وينشئ **هيئة عامة للمنافسة**، ويفرض **عقوبات أشد على السلوك المُخلّ بالمنافسة**؛
- الأهم من ذلك أن قانون المنافسة الجديد يوفر **مزيداً من الوضوح** بشأن عمليات اندماج الشركات والموافقات عليها (لا سيما فترة انتظار أطول للحصول على الموافقة)، لكنه يوفّر أيضاً للشركات **وسائل للحصول على إعفاءات** من أحكام مكافحة المنافسة من خلال **الهيئة**.

الاستثمار الأجنبي المباشر

- القانون السعودي الذي يحكم نظام الاستثمار الأجنبي هو **المرسوم الملكي م/1 لعام 2000**؛
- تفتقر المملكة العربية السعودية إلى تعاريف واضحة في كل من **القانونين** اللذين يحكمان الاستثمار الأجنبي: **قانون الاستثمار الأجنبي لعام 1979** وتحديث القانون من خلال **المرسوم الملكي م/1 لعام 2000**. فالتعاريف في التشريعين كليهما **ابتدائية تفتقر إلى التفصيل والوضوح** على النحو الموصى به في المعايير الدولية؛
- رغم الخطوات الأخيرة **لفتح الاقتصاد السعودي أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، كالسماح للأجانب بالاستثمار** في معظم قطاعات الاقتصاد (باستثناء القطاعات الأساسية المتعلقة بالنفط والتعدين، من بين أخرى) والإعفاء من شرط وجود شريك محلي للقيام بالاستثمار، **عملية الحصول على الموافقة طويلة** وهناك اندفاعة قوية إلى **سعودة الاقتصاد**. وبالإضافة إلى ذلك، ليس الكثير من آليات **الإنفاذ** وتسوية المنازعات التجارية كافياً.

مكافحة الفساد

- تعتمد المملكة العربية السعودية في معالجة جوانب الفساد على قوانين متداخلة، **كالمرسوم الملكي رقم م/128** بشأن **نظام المنافسات والمشتريات الحكومية**؛ **والمرسوم الملكي رقم م/19** بشأن **نظام مكافحة الغش التجاري**؛ **والمرسوم الملكي رقم م/39** بشأن **نظام مكافحة غسل الأموال**؛ والأهم، **المرسوم الملكي رقم م/36** بشأن **مكافحة الرشوة**؛
- **وُسّع** المرسوم الملكي رقم م/36 **كثيراً** ليشمل القطاع الخاص، وذلك من خلال **المرسوم الملكي رقم م/4 لعام 2019**، الذي أنشأ أيضا **الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وهيئة الرقابة والتحقيق**؛
- غير أن القانون السعودي لا ينص على **تعريف صريح للرشوة أو الفساد**، كما **لا يوضّح** آليات التسوية الرسمية.

حماية المستهلك

- حتى الآن، لا توجد في المملكة قوانين رسمية **تتعامل مباشرة** مع **حماية المستهلك**. ولا يزال مشروع قانون **ينتظر** الموافقة عليه.

العناوين الرئيسية

قوي جداً | قوي | متطوّر | متوسط | ابتدائي | ضعيف | ضعيف جداً

المنافسة

متطوّر

قوانين المنافسة ومكافحة الاتحادات الاحتكارية	قوي
قوانين مكافحة الهيمنة والاحتكار	متوسط
الكارتلات والسلوك المخلّ بالمنافسة	متطوّر
ممارسات إنفاذ المنافسة	متطوّر
اتفاقات التجارة الدولية	ابتدائي
التحرير والتدخل لتشجيع المنافسة في القطاعات الخاضعة للتنظيم	متوسط
اللوائح التنظيمية لاندماج الشركات	متطوّر
حماية العمال	ابتدائي

الاستثمار الأجنبي المباشر

متوسط

اللوائح التنظيمية المصرفية	قوي جداً
سياسات الاقتصاد الكلي	ابتدائي
الإطار التنظيمي للاستثمار	متطوّر
خطط التحفيز	ابتدائي
المعاهدات الثنائية	ضعيف

العناوين الرئيسية

مكافحة الفساد

قوي

مكافحة الفساد والنزاهة في القطاع العام	قوي جداً
مكافحة الرشوة وحماية المبلّغين	قوي جداً
الميزنة والإنفاق العام	ضعيف جداً
الحكومة الرقمية	ضعيف جداً
الحكومة المفتوحة والشفافية	قوي جداً
معايير المشتريات العامة	متوسط

حماية المستهلك

ابتدائي

اللوائح التنظيمية لحماية المستهلك والسلامة الجسدية	ابتدائي
حماية مصالح المستهلكين الاقتصادية	متوسط
التدابير التي تمكّن المستهلكين من الحصول على الانتصاف	ضعيف
الترويج للاستهلاك المستدام	ضعيف

الفئات الفرعية

قوي جداً | قوي | متطوّر | متوسط | ابتدائي | ضعيف | ضعيف جداً

المنافسة

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية): قوي
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات): متوسط
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات): قوي
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية): متطوّر
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن): قوي جداً
- الإعفاءات: ضعيف جداً
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية: ابتدائي

الاستثمار الأجنبي المباشر

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية): متوسط
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات): ضعيف
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات): قوي جداً
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية): ابتدائي
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن): قوي
- الإعفاءات: ضعيف جداً
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية: متوسط

الفئات الفرعية

مكافحة الفساد

القوانين/المراسيم (أي التشريعات/ اللوائح الوطنية)	قوي
التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات)	قوي
المؤسسات (أي الهيئات/السلطات)	قوي جداً
الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية)	متوسط
آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن)	قوي جداً
الإعفاءات	ابتدائي
يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية	ابتدائي

حماية المستهلك

القوانين/المراسيم (أي التشريعات/ اللوائح الوطنية)	متوسط
التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات)	ابتدائي
المؤسسات (أي الهيئات/السلطات)	متوسط
الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية)	ضعيف جداً
آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن)	ضعيف
الإعفاءات	قوي جداً
يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية	ضعيف

21-00166